

مرسوم سلطاني
رقم ٩٢/٦٥
بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع تجميل وتحسين مدينة البريمي

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته.

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٨/٦٤ باصدار قانون نزع الملكية للمنفعة العامة وتعديلاته.
وبناء على ماتقتضيه المصلحة العامة.

رسمنا بما هو آت

- مادة (١) : يعتبر مشروع تجميل وتحسين مدينة البريمي، المحدد في المذكرة والرسم التخطيطي الاجمالي المرافقين، من مشروعات المنفعة العامة.
- مادة (٢) : للجهات المختصة الاستيلاء بطريقة التنفيذ المباشر على العقارات والاراضي اللازمة للمشروع هي وما عليها من منشآت طبقاً لأحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة المشار اليه.
- مادة (٣) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره.

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

صدر في : ١٠ ربيع الثاني سنة ١٤١٣ هـ
الموافق : ٧ أكتوبر سنة ١٩٩٢ م

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٤٨٩)
الصادرة في ١٧/١٠/١٩٩٢ م

مذكرة في شأن تقرير صفة المنفعة العامة لمشروع تحسين وتجميل مدينة البريمي

انطلاقاً من التوجيهات السامية لصاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بتحسين وتجميل المدن تم اعتماد مشروع تحسين وتجميل بعض المدن من بينها مدينة البريمي وذلك ضمن مشروعات الخطة الخمسية الرابعة، وقد قامت الوزارة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع مع الجهات المختصة.

واسفرت الدراسة عن ان هذا المشروع يقتضي تنفيذ الاعمال التالية ضمن اطار التحسين والتجميل:

- ١ - ازالة بعض المباني القائمة بالشينكو والمهجورة والمشوهة للمنظر العام.
 - ٢ - اضاءة الطرق الداخلية.
 - ٣ - عمل طريق مزدوج من مفرق ولاية محضة الى دوار المستشفى مع الاضاءة.
 - ٤ - ازالة المباني الملاصقة لدوار الشريعة والتي تشكل خطراً على المارة.
 - ٥ - رصف طريق خلفي يربط مصلى العيد والقلعة بالشارع العام مع عمل مواقف للسيارات.
 - ٦ - ازالة سوق الحرف اليدوية وكبرة بيع المواشى من امام مصلى العيد وبناء بديل في مواقع مناسبة.
 - ٧ - ازالة الورش من الطريق العام ونقلها الى المنطقة الصناعية الجديدة.
- وتوضح الخرائط المرفقة الاماكن التي يتم هذا المشروع بها، مما يتطلب استصدار مرسوم سلطاني بتقرير صفة المنفعة العامة لهذا المشروع لاتخاذ اجراءات نزع ملكية العقارات والأراضي المملوكة للمواطنين والتي تدخل في اعمال هذا المشروع مقابل تعويضهم وفقاً لأحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٨/٦٤ وتعديلاته.

وزير البلديات الاقليمية والبيئة